ALAYAM
ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود
الأيام الاقتصادي
10
الأحد 8 محرم 1446 ـ العدد 12881
Sunday 14th July 2024 – No. 12881
E-mail:biz@alayam.com

أزمة في الأفق بسبب الأعباء المالية على «الصغيرة والمتوسطة».. رجال أعمال:

اقتراح النوّاب بشأن رسوم العمل تساعد في معالجة التحدّيات الحالية

المحرر الاقتصادي:

أثنى رجال أعمال وأصحاب مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومقاولون على المقترح بقانون الذي ينوي عدد من النواب تقديمه بشأن التدرّج في العقوبات الخاصة بمخالفات تصاريح العمال الأجانب ودفع الغرامات، إذ يتضمّن المقترح التدرّج في إيقاع العقوبات والغرامات التي تبدأ من الإنذار وصولًا إلى الغرامة المالية، والتي تزيد في حال التكرار، إذ ينص القانون الحالي على أن تكون الغرامة 1000 دينار لأيّ مخالفة عمالية تتعلق بالعمال الأجانب لجميع الأنشطة التجارية، في حين أن القانون النيابي الجديد يراعي حجم النشاط الاقتصادي للسجل، إذ تبدأ الغرامة من 100 دينار للمؤسسات التجارية متناهية الصغر.

وأكدوا أن هذا المقترح ينطوي على بعض الأفكار الجيدة التي قد تساعد على معالجة التحديات الحالية، ولكن سيكون من الضروري النظر في هذه النقاط الإضافية؛ لضمان فعالية النظام الجديد وتحقيق الأهداف المرجوّة منه لصالح الاقتصاد البحريني وأصحاب الأعمال على حد سواء.

في حين حذّر آخرون من أزمة قد يتعرّض لها السوق في الفترة المقبلة بسبب زيادة الأعباء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما دفع عددًا منها إلى الإغلاق؛ وذلك جرّاء الضغوطات سواء من رسوم هيئة تنظيم سوق العمل والتامينات الاجتماعية بسبب قرار قيمة نهاية الخدمة للعمالة الأجنبية، وزيادة فواتير الكهرباء والماء وهي غير مدعومة، ونحن في فصل الصيف تكون عالية جدًا.

وقال رجل الأعمال، المدير التنفيذي لمؤسسة الأسد للمقاولات الإنشائية، هشام مطر: «نثني على هذا المقترح من قبل النواب، ونؤكد أنه يصبّ في دعم ديمومة سير الأعمال للمحال التجارية ومؤسسات والشركات وأصحاب المقاولات»، مشيرًا إلى أن مبدأ التدرّج في جميع الأمور هو دائمًا سياسة متبعة في الدول العظمى اقتصاديًا، إذ هناك الكثير من الحلول لمعالجة المخالفات بطرق حضارية، خصوصًا أن الغرض من العقوبات هو التنظيم وليس غلق الشركات والمؤسسات التجارية؛ لما له من آثار سلبية على اقتصاد أيّ بلد.

هشام مطر

أحمد البنخليل

رياض البيرمي

وأشار إلى أن هذا المقترح سيعزز الثقة بين القطاع الخاص والعام، إذ الهدف المشترك وهو الحفاظ على ديمومة الاقتصاد وتنميته، لذى نكرّر – والتكرار للتأكيد – أهمية هذا المقترح من النواب، وأيضًا هو مطلب من أصحاب الأعمال ممثلين في عدة جمعيات تجارية واقتصادية ولجان أهلية.

وبيّن أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع المقاولات تتعرض للكثير من الضغوطات، سواء من رسوم هيئة تنظيم سوق العمل أو التامينات الاجتماعية بسبب قرار نهاية الخدمة للعمالة الأجنبية، وزيادة فواتير الكهرباء والماء وهي غير مدعومة، ونحن في فصل الصيف تكون عالية جدًا، وغيرها من الرسوم، مؤكدًا أن السوق يتهيّأ لأزمة جديدة ستتسبّب في غلق الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار مطر إلى أن عددًا من الحسابات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هيئة التأمينات الاجتماعية تم غلقها؛ بسبب تراكم الفواتير بسبب القرارات الجديدة، لافتًا إلى أن هذه الأعباء والغلق لا يخدم الأهداف الموضوعة لحماية وتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

من جانبه، ردّ رجل الأعمال، أحمد عبدالله أحمد البنخليل، على مقترح مجلس النواب بالقول: «في تقديري أن هذا المقترح النيابي بشأن تعديل العقوبات على مخالفات تصاريح العمال الأجانب يتضمّن بعض الحلول الجيدة، التي ستسهم في معالجة بعض القضايا الرئيسة، مثل التدرّج في إيقاع العقوبات والغرامات، إذ ُن هذا المقترح يعكس مبدأ التناسب والعدالة، حيث سيبدأ بإنذار لمدة شهر قبل فرض الغرامات، وهذا سيتيح للمنشآت الفرصة لتصحيح الوضع دون مواجهة جزاءات مالية كبيرة مباشرة».

وأضاف: «اقترح ربط قيمة الغرامة بحجم النشاط التجاري للمنشأة هو أمر منطقي وعادل، إذ إن فرض غرامات ثابتة دون اعتبار لحجم المنشأة قد يكون مجحفًا في بعض الأحيان، بالإضافة إلى أن تخفيف العبء على الأنشطة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كتخفيض قيمة الغرامات الابتدائية من 50 إلى 100 دينار، سيسهم في تخفيف الأعباء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تواجه تحديات أكبر في بعض الأحيان».

وأشار إلى أن هنالك بعض النقاط التي قد تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتفكير، من بينها ضمان فعالية النظام الجديد، فعلى الرغم من المزايا المذكورة، يجب التأكد من أن هذا المقترح سيكون فعالًا في الحد من مخالفات تصاريح العمال الأجانب، بحيث تتم مناقشة مع غرفة البحرين و أصحاب الأعمال.

وكذلك تحديد مؤشرات واضحة للتكرار، فينبغي تحديد معايير وآليات واضحة لتحديد متى يُعد الأمر «تكرارًا» لفرض غرامات أعلى مع تحديد قيمة الغرامة، فضلاً عن الرقابة والتنفيذ، إذ إن نجاح هذا النظام سيتطلب تعزيز الرقابة والتنفيذ الفعّال من قبل الجهات المختصة.

بدوره، أكد رجل الأعمال والمستثمر في قطاع المقاولات، رياض البيرمي، على أهمية الاقتراح المقدم من النواب بشأن عدد من الإجراءات والرسوم المتعلقة بسوق العمل، مبينًا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووالهيئات والمؤسسات الحكومية هي جزء من الاقتصاد الوطني، وليست في وارد المنافسة مع بعضها أو العمل ضد بعضها، لذا لا بدّ أن تكون هيئة تنظيم سوق العمل جزءًا من سوق العمل وتساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا تكون سببًا في خروجها من السوق، وهذا يؤثر في الشارع التجاري والاقتصاد المحلي.

ودعا إلى النظر بصورة جدية في الرسوم التي تفرضها الهيئة على التجار دون تقدير لحجم المؤسسات، فالكثير من الغرامات أو الرسوم لا تتناسب وحجم المؤسسات، خصوصًا أن السوق السوق يعاني اليوم من قلة المشاريع، وكذلك يشهد العالم كسادًا اقتصاديًا، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك رسوم التجديد بخصوص العمالة الأجنبية وغيرها، في المقابل نرى أن هنالك زيادة في عدد الحملات، لذى ندعو إلى فتح المجال لزيادة فترة سماح لتجديد رخص العمالة.

وبيّن أن مسألة التدرّج في العقوبات والغرامات شيء جيد، والسوق بحاجة لمثل هذه القرارت، خصوصًا في الوقت الذي يعتمد فيه الاقتصاد العالمي والمحلي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل وما نسبته 80٪ من الناتج المحلي، منبهًا إلى أنه وبسبب الغرامات الطائلة تعاني الكثير من «الصغيرة والمتوسطة» في أروقة المحاكم، وأخرى خرجت من السوق وعدد كبير يصارع مع المديونيات.

التقى بالسفير الكعبي ورئيسة «الصداقة العمانية البحرينية»

السلوم: تنشيط التعاون البيني مع عمان في «الصغيرة والمتوسطة»

التقى النائب أحمد صباح السلوم رئيس جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رئيس الاتحاد العربي لتسهيل التجارة وإدارة المخاطر ظهر الخميس الماضي وفدًا برئاسة السفير د. جمعة بن أحمد الكعبي سفير مملكة البحرين في سلطنة عمان، حيث ضم الوفد الأستاذة رديتة بنت عامر الحجري رئيسة جمعية الصداقة العمانية البحرينية والأستاذة زهراء باقر عضو مجلس إدارة جمعية الصداقة، حضر الاجتماع المستشار الإعلامي الأستاذ كريم حامد وجواد الحلي رئيس لجنة العقار بالجمعية.

وبحث الجانبان سبل دعم وتطوير العلاقات بين الجمعيتين بما يخدم المصالح المشتركة لكل من مملكة البحرين وسلطنة عمان، وقدم السفير عدة مقترحات من واقع معايشته للجانب العماني وسبل تطوير ودعم الفعاليات المشتركة بين البلدين الشقيقين، معبرًا عن رضاه التام بما تم إنجازه وطموحه في مواصلة المزيد من النجاحات بالتعاون المثمر والفعال بين الطرفين.

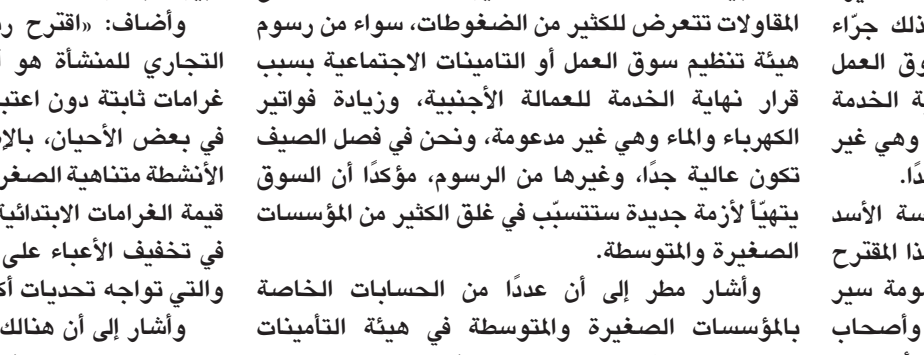

وأكد د. الكعبي أن التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات وخاصة مجال التجارة والاستثمار يشهد تطورًا وازدهارًا مستمرًا، مشيرًا إلى تواجد أكثر من 500 شراكة بين رواد الأعمال في البحرين ونظرائهم في عمان، وذلك بفضل التوجيهات السامية من القيادة الرشيدة في كلا البلدين، كما يوجد 60 شركة بحرينية في عمان، و160 شركة عمانية في البحرين، وارتفعت الشراكة بين البحرين وعمان منذ العام الماضي بنسبة تتجاوز 15٪، كذلك ارتفع التبادل التجاري بين الجانبين إلى قرابة مليار دولار في العام الماضي.

ومن جهته أكد النائب السلوم حرص الجمعية الشديد على توطيد هذا التعاون وللجانبين باع طويل في العلاقات المرتبطة بقطاع ريادة الأعمال منها مشاركة وفود عمانية بشكل مستمر في الفعاليات التي تنظمها جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى رأسها مؤتمر الحاضنات الخليجي على مدار 6 سنوات متواصلة.

د. عبير شاهين

العائد الاستثماري لمعيار جودة الحياة في المباني

تعزيز قرارات الاستثمار من خلال التركيز على الصحة والأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي ESG، إذ يؤكد المعهد الدولي لتعزيز جودة الحياة في المباني IWBI على الدور الحاسم لصحة الإنسان في تعزيز الأداء المؤسسي، بما في ذلك الإنتاجية والانخراط والمرونة، ومع اعتراف معيار ESG بالصحة كعامل مادي لنجاح الأعمال، فإن مجتمع الاستثمار يدمج بشكل متزايد العوامل (البيئية والاجتماعية والحوكمة) في تحليلاته لفهم أفضل لمصادر المخاطر والعوائد للشركات.

ومعيار جودة الحياة في المباني WELL والاندماج مع ESG، حيث يُعد معيار جودة الحياة في المباني WELL نظام تقييم معترفًا به عالميًا، يهدف إلى تحسين الراحة وتعزيز الخيارات الصحية وتحسين الصحة والرفاهية بشكل عام داخل المباني والمؤسسات، وتم تصميم استراتيجيات معيار جودة الحياة لخفض تكاليف الرعاية الصحية، وتحسين الإنتاجية وتعزيز ثقافة الشراكة المؤسسية الإيجابية، وذلك من خلال التوافق مع 16 من أصل 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، حيث يوفر إطارًا متوازنًا يدعم صحة الأفراد ورفاهية المجتمع الأوسع.

أما أهم النقاط البارزة لتأثير معيار جودة الحياة في المباني على قرارات الاستثمار، فهي تصنيف الصحة والسلامة: يركز هذا التصنيف القائم على الأدلة على السياسات التشغيلية وبروتوكولات الصيانة وخطط الطوارئ وتثقيف أصحاب المصلحة لتقليل انتقال الفيروسات في البيئات الداخلية. وهو مستوحى من فرق عمل المعهد الدولي لتعزيز جودة الحياة في المباني IWBI لـCOVID–19، ويمكن تطبيقه على المباني الفردية أو على كامل محفظة المباني. والتوافق مع مؤشر الاستدامة العقارية العالمي: حيث يتوافق مع ما يقرب من نصف مؤشرات WELL GRESB لعام 2020، ما يعزز قدرة المنظمات على القياس والإبلاغ عن أدائها في هذا التوافق يدعم اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استدامة ويحقق فوائد مالية ملموسة. ومبادرة التقارير العالمية (GRI): حيث يشارك في تخطيط معايير وإفصاحات GRI، ما يسهل التقارير الصحية الأفضل ويعزز ممارسات الأعمال المسؤولة. ومبادرة الاستثمار في الصحة: تم إطلاق هذه المبادرة في أوائل عام 2020 لتوفير منصة افتراضية للتعليم والحوار والتعاون بين المستثمرين الرائدين ومديري الأصول وصناديق المعاشات والشركات والمؤسسات غير الربحية والأكاديمية، ما يبرز المزايا التنافسية للاستثمار في الصحة.

ونظام IRIS+: التوافق مع مقاييس IRIS+، وهو النظام المعتمد للمستثمرين في قياس وإدارة وتحسين مدى الأثر الاستثماري، حيث يعزز هذا التوافق الشفافية والمصداقية والمساءلة لاتخاذ القرارات.

والأدلة القائمة على الأبحاث تظهر الأبحاث المدعومة بالأدلة أن معيار جودة الحياة في المباني يمكن أن يقدم عائد استثمار (ROI) مقنعًا، ما يعزز وضعية الأعمال لأصحاب العمل ومالكي العقارات. على سبيل المثال، أظهرت دراسة جديدة نُشرت في مجلة Building and Environment أن شهادة WELL حسّنت رضا الشاغلين العام بنسبة تقارب 30٪، ورفعت درجات الرفاهية المدركة بنسبة 26٪، كما حسّنت الصحة النفسية بنسبة 10٪، وزادت الإنتاجية بنسبة 10 نقاط. أظهر الباحثون أيضًا أن المباني التي تتبنى معيار المباني ذات جودة حياة تحصل على إيجارات أعلى بنسبة تتراوح بين 4.4٪ و7.7٪ مقارنة بنظيراتها التي لم تتبنّ هذا المعيار.

ويوفر معيار جودة الحياة في المباني WELL والمبادرات ذات الصلة إطارًا قويًا لدمج الصحة والرفاهية في مقاييس أداء ESG. ومن خلال اعتماد هذه المعايير، يمكن للمنظمات تعزيز جهودها في الاستدامة، وتحسين درجات تقييم الأداء الخاصة بها، وبذلك اتخاذ قرارات استثمارية أفضل لتحقق فوائد اقتصادية واجتماعية.

«بي نت» تتبادل الخبرات مع NetLink Trust في سنغافورة

أجرت شركة شبكة البحرين بي نت، الشركة الوطنية المسؤولة عن تزويد خدمات شبكة النطاق العريض في مملكة البحرين، مؤخرًا زيارتها الأولى لشركة NetLink Trust، المصمم والباني والمالك والمشغل لشبكة النطاق العريض الوطنية في سنغافورة، وقد نُظمت هذه الزيارة الهادفة لتبادل المعرفة في المقر الرئيس لـشركة NetLink بسنغافورة، وذلك بمشاركة ممثلين عن الجانبين من مختلف الأقسام.

أحمد الدوسري

تونج يو هينج

وفي تعليقه حول هذه الزيارة، صرّح أحمد بن جابر الحقباني الدوسري، الرئيس التنفيذي لشركة «بي نت»، قائلًا: «نسعى بجهود حثيثة لضمان اطلاع موظفينا على المجريات العالمية لشبكات الاتصالات الرائدة، بما ينهض بقدراتنا وكفاءاتنا البشرية الوطنية، ونظرًا للنهج التقدمي للمملكة في قطاع الاتصالات والتأسيس المتميز لشبكة البحرين «بي نت» وجدنا في المقابل اهتمامًا كبيرًا لدى الدول الأخرى بالاطلاع على التجربة الفريدة للمملكة».

من جانبه، صرح تونج يو هينج، الرئيس التنفيذي لشركة NetLink Trust، قائلًا: «يسعدنا الترحيب بشركة بي نت في سنغافورة ومشاركة خبراتنا في بناء وتشغيل شبكة الفايبر الوطنية، تُعد هذه الزيارة التبادلية للخبرات فرصةً قيّمة لتعزيز التعاون بين شركات تشغيل شبكات النطاق العريض الرائدة.